The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 3, Issue 3, 2025
Page No: 116-127
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.71 ISI 2024: 0.696

إشكالية التنمية المؤسساتية في البلدان النامية النفطية

عبد الحميد مصباح محمد الأكرش*
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – تيجي، جامعة الزنتان، الزنتان، ليبيا

The Problematic of Institutional Development in Developing Oil Countries

Abdulhameed Musbah Mohamed Elakrash*
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science - Tiji, University of Zintan, Zintan, Libya

*Corresponding author alakresh94@gmail.com *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2025-06-20 تاريخ القبول: 2025-07-25 تاريخ النشر: 2025-08-02

الملخص

هذه الورقة تسلط الضوء على اشكالية التنمية المؤسساتيه في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط مثلاً. في محاولة للتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى ضعف المؤسسات وجعلها تعمل بشكل سيء، ينتشر بها الفساد، وفاشله في تقديمها للخدمات في مجتمعاتها. وبعد دراسة العديد من الأبحاث التي تطرقت الى أهمية العامل المؤسسي لنجاح برامج التنمية والتطور في مختلف قطاعات الدولة، وجدت الدراسة أن من أهم الأسباب التي قد تؤدي الى الضعف المؤسسي في البلدان النامية الغنية بالنفط ومن ثم انخفاض التنمية فيها تتمثل في عدة عوامل منها، التبعية السياسية والاقتصادية (الموروث التاريخي)، التفتت الاجتماعي، الصراعات الاجتماعية، والدكتاتورية الاستبداد. إذ ينتج عنها إنتشار للعقلية الريعية وممارسات السعي وراء الريع، ارتفاع درجة المركزية، الافراط في الإنفاق على المحسوبية، عدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع، قمع السكان، ومنع تكوين المجموعات الاجتماعية المستقلة وصعوبة التغيير الاجتماعي والثقافي. وقد أوصت هذه الدراسة بسن وتطبيق القوانين واللوائح المناسبة لتنظيم العمل المؤسسي، ومحاسبة المسئولين عن الفشل والفساد الذي قد يحدث في المؤسسات المختلفة في الدولة، ومحاولة نشر ثقافة العمل والإنتاج وتغيير العقلية الريعية لدى أفراد المجتمع النامي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المؤسساتية، النوعية المؤسساتية، التبعية السياسية والاقتصادية، الدكتاتورية، الصراعات الأهلية.

Abstract:

This paper highlights the dilemma of institutional development in developing countries rich in natural resources, such as oil. It attempts to identify the causes of weak institutions, making them poorly functioning, corrupt, and failing to provide services to their communities. After examining numerous studies that addressed the importance of institutional factors for the success of development programs and progress in various government sectors, the study found that the most important causes of institutional weakness in oil-rich developing countries, and consequently, low development, are represented by several factors, including political and economic dependency (historical heritage), social fragmentation, social conflicts, and dictatorial tyranny. These factors result in the spread of a rentier mentality and rent-seeking practices, a high degree of centralization, excessive spending on favoritism, unequal distribution of wealth among members of society, oppression of the population, the prevention of the formation of independent social groups, and the difficulty of social and cultural change. The study recommended the development and implementation of appropriate laws and regulations to regulate institutional work, hold officials accountable for failure and corruption that may occur in various institutions in the country, and attempt to spread the culture of production and change the rentier mentality among members of developing society.

Keywords: Institutional development, Institutional quality, Political and economic dependency, Dictatorship, Civil conflicts**.**

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالتنمية المؤسساتية في الكثير من دول العالم منذ تسعينيات القرن العشرين، لما لها من أهمية بالغة في تحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية. حيث أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية أن اختلاف نتائج التنمية والتطور بين الدول يرجع بشكل أساسي الى الجودة المؤسساتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالثروة المتحصل عليها في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من انتاج وتصدير المورد الطبيعي في ظل المؤسسات الجيدة والقوية، نظام قانوني، وحقوق ملكية، ستكون عاملاً مساعداً في تطور الدولة وقيادة عملية التنمية. أوقد تكون سبباً في تخلفها في حالة وجود مؤسسات ضعيفة تساعد على انتشار الفساد وأنشطة البحث عن الريع، وتشوه الاقتصاد وفقدان الثقة بين أفراد المجتمع والحكومة. الأمر الذي قد يؤدي الى خلق الصراعات الأهلية وبيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تتميز بعدم الشفافية والمساءلة، وانتشار الفساد، وتصبح دولة فاشلة.

مشكلة البحث:

تواجه العديد من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفطية منها، والتي حصلت على استقلالها منذ مدة طويلة تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالحالة السيئة التي عليها مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعاني ضعفاً مستمراً في آدائها، وعدم الوضوح في سياساتها المتبعة. إذ لم تستطع هذه البلدان منذ نشأتها على تهيئة البيئة المناسبة لبناء مؤسسات قوية لها القدرة على وضع خطط واضحة تسير عليها لتحقيق أهدافها التنموية، كما أنها تفتقر الى رأس مال اجتماعي يساعدها في الخروج من دائرة التخلف، ومواكبة التطور في جميع المجالات. الأمر الذي جعل من هدف تحسين مؤسساتها صعب المنال في ظل الظروف القائمة والعوامل المساعدة والمحيطة، مثل ضعف الاداء الحكومي، سوء الإدارة، عدم الاستقرار السياسي، انتشار الفساد، عدم التماسك الاجتماعي، عدم المساواة وكثرة النزاعات الاهلية. الأمر الذي استدعى الى البحث في أسباب الفشل في التنمية المؤسساتية، والأسباب التي أدت للوصول الى تلك الأوضاع، والتي من الممكن وصفها بأنها أصبحت أمراضاً مزمنة وتحتاج العلاج ومحاولة وضع الحلول لها. حيث تركز سؤال البحث هنا بالسؤال التالي؛ ماهي الأسباب التي أبقت المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية النفطية منذ استقلالها ولفترات طويلة في حالة ضعف في ظل الامكانات المادية المتوفرة لديها التي قد تساعدها من الخروج من تلك الحالة؟

أهداف البحث:

- التعرف على إشكالية التنمية المؤسساتية في البلدان النامية النفطية.
- توضيح أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ضعيفة في الدول النامية الغنية بالنفط.

أهمية البحث:

- المساعدة في فهم مخاطر الاعتماد على (الريع النفطي) وأثره على النضج المؤسسي في الدول النامية النفطية.
- مساعدة الجهات المختصة بتبيان أهمية تطبيق القوانين التي من شأنها تطوير مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- توجيه الجهات العامة بالدولة الى الاهتمام بالدور المهم الذي تلعبه الثقافة المجتمعية لتحقيق التنمية في مختلف مؤسسات الدولة.
- فتح المجال للبحث في هذا الاتجاه لما له من أهمية في تطوير مؤسسات الدولة.

فرضيات البحث:

- مشكلة التنمية في البلدان النامية الغنية بالنفط هي مشكلة جودة المؤسسات فيها.
- الموروث التاريخي، والاعتماد على الريع النفطي يؤديان الى خلق دول سياسية استخراجية تساعد على انتشار الفساد، وإطالة عمر الأنظمة الاستبدادية.

منهجية البحث:

احتوت هذه الورقة على دراسة نظرية ومسحاً أدبياً للعديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع البحث، للوصول الى إجابة على سؤال البحث وهو معرفة أهم الأسباب التي خلقت وأبقت حالة الفشل في تنمية وتطوير المؤسسات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية النفطية.

الدراسات السابقة:

لقد اجريت العديد من الدراسات من قبل الباحثين في علم الاقتصاد السياسي منها؛ الدراسة التي قام بها (Lucky T. Musikavanhu et al, 2021) بعنوان Does Institutional Quality Influence the Oil Price-Economic Growth Nexus: Evidence From African Oil Exporting Economies، هدفت هذه الورقة الى دراسة كيفية تأثير جودة المؤسسات على العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي على الدول المصدرة للنفط في أفريقيا. وخلصت الدراسة الى أنه طالما أن جودة المؤسسات جيدة بما يكفي، فإن تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل إيجابي على الآداء الاقتصادي، كذلك ينبغي تعزيز وتقوية دور المؤسسات نحو الانشطة الاقتصادية بدلاً من تحقيق المكاسب السياسية.

كذلك، الدراسة التي قام بها (Saeed Moshiri and Sara Hayati,2017) بعنوان Natural Ressource, Institutions, and Economic Growth: A Cross-Country Analysis. هدفت هذه الورقة إلى تقدير تأثير الاعتماد على الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي باستخدام مقاييس مختلفة مع مراعاة جودة مجموعة متنوعة من المؤسسات في 149 دولة خلال الفترة 1996- 2010. أظهرت النتائج بأن تأثير الاعتماد على الموارد الطبيعية على نمو الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على نوع المورد الطبيعي وجودة المؤسسات. فيمكن أن يزيد نمو الناتج المحلي الاجمالي في ظل وجود خصائص مؤسسية جيدة، كما أظهرت النتائج أن من بين المؤشرات المستخدمة للجودة المؤسسية، فعالية الحكومة، جودة اللوائح التنظيمية وسيادة القانون.

أيضاً، الدراسة التي قامت بها (Sonia Benghida,2017) بعنوان factors and challenges in developing countries under the resource curse. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الوضع الغريب الذي تعاني فيه العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من ضعف اقتصادي وصراعات داخلية وسوء حكم مقارنة بالدول الأخرى التي تفتقر الى نفس الموارد، وهذا ما يسمى بمفارقة الوفرة (لعنة الموارد) للبلدان النفطية التي ليس لديها رؤية واضحة لما بعد النفط، وخلصت هذه الدراسة الى أن تحديد المورد الطبيعي على أنه نعمة أو نقمة سيعتمد الى حد كبير على الجودة المؤسسية.

كما كانت هناك أيضاً دراسة قام بها Francisco G. Carneiro,2007 بعنوان Development Challenges Of Resource-Rich Countries: The Case Of Oil Exporters, The World Bank Africa Region. في ورقة مقدمة للندوة الدولية السادسة، القدرات الديناميكية الكلية والتنمية الاقتصادية، جامعة برازيليا- البرازيل. هدفت هذه الورقة الى دراسة بعض التحديات التي تواجه البلدان النامية الغنية بالنفط في مسار تنميتها، بحيث أنها ناقشت الآلية المؤسسية التي تم استخدامها في العديد من البلدان النفطية النامية منذ الستينات لإدارة السياسة المالية لما يسمى بصناديق استقرار النفط. خلصت هذه الورقة الى التشديد على أن أحد أكثر الطرق المضمونة التي تملكها الحكومات في البلدان النامية الغنية بالنفط لتجنب ما يسمى بلعنة الموارد هي عزل السياسة المالية عن التقلبات المرتبطة بأسعار النفط. كذلك لفتت هذه الورقة الإنتباه الى حقيقة أن الجهود المبذولة لتعزيز التحسينات في الحوكمة والمؤسسات لها نفس القدر من الاهمية، كما شددت الورقة على أن صندوق النفط ليس حلاً سحرياً لأنه لايمكن أن تمنع السلطة المالية من إنفاق الايرادات غير المتوقعة وتمويل نفقاتها عن طريق الاقتراض، فإذا لم يتم ضمان المساءلة والشفافية وكانت الجودة المؤسسية ضعيفة، فهناك خطر دائم يتمثل في نهب الصندوق، خاصة إذا كان الصندوق كبيراً.

وفي هذه الورقة، قام الباحث بالتركيز على الدراسات التي تلامس أو لها علاقة بموضوع البحث من أجل الوصول الى تحقيق الهدف من الدراسة في محاولة لتحديد الإشكاليات التي قد تؤدي إلى إضعاف المؤسسات، وتقف عائقاً أمام نضجها في الدول النامية الغنية بالنفط.

أولاً: النوعية المؤسساتية:

يعزي العديد من علماء الاقتصاد السياسي نجاح أو فشل الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية في تنمية مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى نوعية وجودة مؤسساتها العاملة بها. فوفقاً ل (North,1990)، أن المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، وهي القيود التي وضعها الانسان والتي تشكل التفاعل البشري، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتتمثل في القيود الرسمية القوانين والدساتير، والقيود غير الرسمية العادات والتقاليد والسلوكيات، والتي تشكل الأساس للتغيرات التدريجية المستمرة التي تحدث داخل كل مؤسسة.

فالمؤسسات الجيدة هي جهاز تنظيمي يكبح أسوأ أشكال الاحتيال، السلوك المضاد للمنافسة، المخاطر الاخلاقية، ومجتمعاً متماسكاً الى حد ما يظهر الثقة والتعاون الاجتماعي، ومؤسسات اجتماعية وسياسية تخفف المخاطر وتدير الصراعات الاجتماعية، وسيادة القانون، والحكومة النظيفة (Rodrik,2000, 2).

كذلك تتضمن المؤسسات الجيدة قيوداً على المصادرة الحكومية، والقضاء المستقل، وانفاذ حقوق الملكية، وسيادة القانون والنظام، تستثمر في رأس المال المادي والبشري، توفر مستوى تعليمياً وصحياً، وتستخدم هذه العوامل بكفاءة عالية لتحقيق مستوى دخل عالي (Acemoglu, Johnson, and Robinson, 2001). كما واعتبرت المؤسسات بأنها السبب الأساسي للتفاوت في الرخاء والتنمية الاقتصادية بين الدول، وأن التوازن السياسي هو الذي يدعم المؤسسات الاقتصادية الجيدة (Robinson,2010,1 Acemoglu and).

وعلى ذلك، فإن الدولة التي تمتلك نظام قانوني وحقوق ملكية يحمي مواطنيها من المصادرة من قبل الحكومة هي الدولة التي يوجد بها مؤسسات قوية تعزز التنمية الاقتصادية وتدعم الديمقراطية، أما في حالة كانت المؤسسات ضعيفة فإنها سيصاحبها الفساد وانتشار سلوكيات البحث عن الريع، وعدم الاستقرار السياسي وغيرها من السلبيات. ولهذا فإنه لجودة المؤسسات أهمية كبيرة لكل الدول بما فيها النامية الغنية بالموارد لكي تتمكن من السيطرة على مواردها وتطوير سياساتها لتحقيق تنمية حقيقية مستدامة.

وفي هذا الجانب، هناك عدة عوامل قد تعمل على تشكيل وهيكلة المؤسسات العامة العاملة في الدول النامية الممتلكة لموارد طبيعية كبيرة، وجعلها في حالة من الاختلال الدائم. من تلك العوامل التبعية السياسية والاقتصادية (الموروث التاريخي)، نوع الدولة السياسية، التفتت الاجتماعي، الصراعات الاجتماعية، الدكتاتورية والاستبداد.

ثانياً: العوامل التي تؤدي إلى إضعاف جودة المؤسسات في الدول النامية الغنية بالمواد الطبيعية:

1- التبعية السياسية والاقتصادية(الموروث التاريخي):

تعتبر السيطرة الاستعمارية التي فرضتها الدول الأوربية على الدول النامية خاصة في قارتي افريقيا وأسيا لفترات طويلة، كنتيجة للتوسعات التي قامت بها تلك الدول في السابق، من العوامل التي أعاقت إنشاء مؤسسات جيدة في معظم دول القارتين، حيث أدت إلى إنشاء مؤسسات استخراجية تعمل لصالح الدول الاستعمارية، بأن جعلت منها مصدراً للمواد الأولية تستفيد منها صناعاتها الموجودة فيها، وأوقعت البلدان النامية في فخ التبعية الاقتصادية. حيث فرض عليها بأن تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية منها الاستخراجية، ومن ثم تصبح سوقاً لتصريف السلع المنتجة في البلدان المسيطرة، مما خلق علاقة غير متكافئة بين البلدان المتقدمة والنامية، تسلب فيها قدرة الدولة لإدارة نفسها و رسم السياسات التي تلائمها، مسببه تشوهاً واختلالاً في البنى الهيكلية لاقتصادات البلدان النامية، وزيادة مديونيتها. فتكون من الناحية الاقتصادية نتيجة التنمية تخلف مستمر، ومن الناحية الاجتماعية عدم المساواة وزيادة الصراع، ومن الناحية السياسية تعزيز الحكم الاستبدادي (Romaniuk, 2017,2).

حيث أن عدد كبير من المستعمرات التي أنشأها المستعمرون الأوربيون خاصة الموجودة في افريقيا، امريكا الوسطى وجنوب أسيا، أنشأ فيها المؤسسات الاستخلاصية (الاستخراجية)، هذه المؤسسات لم تقدم أي حماية للملكية الخاصة، ولم توفر فيها أي ضوابط وموازين للحكومات، كما حدث مع الاستعمار البلجيكي للكونغو، حيث لم تقدم المؤسسات الحماية المطلوبة للملكية الخاصة، ولم توفر الضوابط والتوازنات ضد مصادرة الحكومة للممتلكات، حيث كان الغرض الرئيسي من الدولة الاستخراجية نقل أكبر قدر ممكن من موارد الدولة المستعمرة الى المستعمر (Acemoglu et al, 2001, 1370).

فعلى سبيل المثال، في حالة المورد النفطي، فإن الدول القوية لن تخاطر بالسماح لمثل هذا المورد بالوقوع تحت سيطرة حكومة مستقلة، وخاصة تلك التي قد تسعى إلى إنتهاج سياسات لاتتفق مع المصالح الاقتصادية للشركات الكبرى العابرة للحدود الوطنية، والنتيجة كما يرى منظروا التبعية، هي أن الحكومات في البلدان النامية الوفيرة الموارد يسمح لها بالإنخراط في أنشطة فاسدة ومدمرة اقتصادياً طالما ظلت مخلصة للدول المهيمنة وسمحت بنهب ثروات الموارد الطبيعية داخل حدودها من شركات الدول الغنية (Rosser,2006,17). تلك الحالة جعلت من النخب السياسية والاقتصادية محكومة بما يخدم الدول المسيطرة.

وتبعاً لذلك، فإن سيطرة النخب السياسية والاقتصادية المحلية الموالية للدول القوية (القوى الأوربية) على موارد الدولة قد ينتج عنها تدني في آداء حكومات تلك الدول النامية الغنية بالموارد بسبب حدوث التنافس بين تلك النخب على تحقيق الريع من إنتاج وتصدير المواد الأولية (كالنفط مثلاً)، الأمر الذي يؤدي الى إنتاج دول سياسية استخراجية، يتولد عنها مؤسسات إقتصادية استخراجية، تؤدي إلى تعظيم الفوائد للنخب الحاكمة، دون تقديم أي حافز للمواطنين للمشاركة في أي نشاط اقتصادي أو تشجيع الابتكار التكنولوجي (Jha, 2012,168)، بالإضافة إلى ذلك، أن استخدام الحكومة الاستخراجية للعائد قد يكون مدفوع على حسب رغبتها في البقاء في السلطة، وهذا يعني ضمناً انخراطها في مقايضات سياسية ضرورية من أجل الحفاظ على جماعات المصالح القوية الأخرى المتوافقة مع النظام الحالي وداعمه له (Carneiro, 2007,13)، وبالتالي تم خلق المؤسسات السياسية الاستخراجية وهي تعني تركز السلطة في أيدي قليلة من الناس دون وجود قيود أو ضوابط أو سيادة للقانون والنظام، وخلق المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية وهي تعني غياب القانون والنظام، حقوق الملكية غير آمنة، حواجز ولوائح تنظيمية تخلق بيئة غير مواتية لنجاح التنمية.

وبذلك تشكلت في معظم الدول النامية أطراً وهياكل مؤسسية ضعيفة بفعل تأثير الموروث التاريخي والحقبة الاستعمارية، جعلت من المؤسسات قبل ظهور الموارد ضعيفة أو غير موجودة، كما هو الحال في معظم البلدان الافريقية والاسيوية وشرق أوروبا، تجدها من الناحية الفنية، تفتقر إلى نظام إدارة للمالية العامة ذات كفاءة كافية لتصميم وتنفيذ استراتيجية مالية سليمة. ومن الناحية المؤسسية، تتميز هذه الدول بغياب الاطار القانوني والافتقار الى التنفيذ الصارم لسيادة القانون وتنفيذ الاحكام القضائية. ومن الناحية السياسية، هناك فصل غير كامل بين السلطات يقوض فعالية آليات المساءلة والشفافية وإيجاد بيئة لاتجبر السياسيين وأصحاب المصالح على استخدام ايرادات الموارد وبطريقة تتصف بالاستدامة والشفافية. وبشكل عام، أن الظروف المؤسسية والاقتصادية والسياسية السابقة غير مواتية وأكثر عرضه للفشل وليست مجهزة بشكل أفضل للتعامل مع التحديات التي تواجه الإدارة المالية العامة لإيرادات الموارد (Daban and Helis,2010,14-15) على سبيل المثال، نجد إيران من الحالات الفريدة والتي تعتبر من الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات من النفط الخام والغاز في العالم، وهي تأتي في المرتبة الثانية في احتياطيات الغاز الطبيعي بعد روسيا، ورغم ذلك فإنها مستورد صاف للغاز، وهنا في هذه الحالة لابد وأن هناك خطأ ما في مؤسساتها وسياساتها، و تشمل اقتصادات الموارد ذات الاخفاقات المؤسسية والتي تعاني من أكبر حالات الفشل المؤسسي وضوحاً بلداناً مثل نيجيريا وليبيا والجزائر واليمن وميانمار(بورما) (Kaznaacheev, Peter 2013,17).

وفي مثل هذه الظروف تظل اقتصادات تلك الدول تعتمد على التدفقات المالية المتأتية من تصدير مورد وحيد كالنفط الخام مثلاً، وبشكل كبير في تسيير عمل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يخلق منها ما يسمى بالحكومات ريعية، مهمتها توزيعية فقط، والتي تؤدي بدورها إلى تغيير البناء المؤسساتي إلى الاسوء، ومنها إلى تباطأ النمو الاقتصادي.

2- نوع الدولة السياسية:

يعزي الكثير من العلماء الاقتصاديين نجاح أو فشل التنمية المؤسسية في البلدان النامية الغنية بالموارد إلى نوع الدولة السياسية. حيث يعتقدون أن للعوامل السياسية أو المؤسساتية دوراً مهماً في تحديد مسارات التنمية في تلك البلدان وأنها أحد الشروط المسبقة لنجاح عملية التنمية، إذ صنفت الدول على ذلك، إما أن تكون تنموية أو دول أوليغارشية مفترسة أو فئوية. فالدول التنموية تتميز بمؤسسات جيدة تعمل على

توظيف المورد الطبيعي بشكل أمثل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما الدول المفترسة أو الفئوية تتميز بمؤسسات سيئة تساهم في تفشي الأمراض السياسية، تستولي فيها النخب السياسية على مقدرات شعبها، تخدم المصالح الطائفية، وتفضل الأساليب غير الشفافة لتوزيع الريع، لاتفيد إلا فئة قليلة من المجتمع تجمعها المصالح أو الروابط الأسرية(Auty and Gelb,2001) فمن الحالات الأكثر شيوعاً عندما تحدث طفرة في الموارد وتحقق الحكومات في البلدان المفترسة مكاسب غير متوقعة، فإن النخب السياسية سوف تغنم الفرصة إما بالاستيلاء بشكل مباشر على الريع أو اكتساب السيطرة على الحق في تخصيصه، فيتسع حجم الفساد وتضعف الجودة المؤسساتية (Savoia, Antonio and et.al,2021)، فيكون التوزيع غير السليم للدخل بين الأفراد، وكذلك قطاعات المجتمع المختلفة، مدخلاً للاقتصادات النامية في فخ إعاقة التنويع الاقتصادي ووضع العوائق أمام التغيير أو التطوير المجتمعي، حيث تستحوذ فئة قليلة من أفراد المجتمع على الثروة والمنافع تكون أهم أهدافهم التحكم في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باستخدام الرشوة لمن هم في السلطة وايقاعهم في فخ الاعيبهم للوصول الى تحقيق اطماعهم، فيشكلون بذلك مع من هم في السلطة حلقة فاسدة من المحسوبيات تساعدهم في توظيف المؤيدين لهم في مفاصل الدولة والمؤسسات السيادية بغض النظر عن مستوى تعليمهم أو كفائتهم.

الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، من حيث أن كل تلك الممارسات ستؤدي إلى ضعف المؤسسات العاملة في الدولة. حيث تتحول الموارد من القطاع المنتج إلى القطاع غير المنتج مما يعزز أنشطة البحث عن تحقيق الريع، فتكون نتائج تلك الأنشطة على النمو سلبية: فقد لاتخصص الموارد بكفاءة، وقد يكون هناك تجاهل للعوامل الخارجية، وقد ترتفع تكلفة المعاملات، تضعف سيادة القانون، عدم تطبيق حقوق الملكية، عدم كفاية السياسات والافتقار لبنية تحتية يمكن الاعتماد عليها، فتشكل إطاراً مؤسسياً ضعيفاً(Nawaz, Saima at el, 2014,17)، وهو ما يؤيده (North ,1990) بأن نقاط الضعف المؤسسية تؤدي الى أنشطة البحث عن الريع وبالتالي انخفاض التنمية. وبالتالي يكون لذلك تكاليفه الباهظة على التنمية، حيث تحافظ النخب السياسية على ضرورة سرية الفساد، ولمطالب السرية تلك قد تدفع قادة الدولة للحفاظ على الاحتكارات، ومنع الدخول، وتثبيط الابتكار، وقد يتم تحويل استثمارات الدولة عن المشاريع الأعلى قيمة مثل التعليم والصحة إلى الاستثمارات عديمة الجدوى التي توفر فرصاً للفساد السري (Shleifer and Vishny, 1993).

في العديد من الدول النامية النفطية التي تصنف على أنها مفترسة أو فئوية، وتتميز بالضعف المؤسسي، أصبح الإستيلاء على الريع فيها من الأنماط أو السلوكيات الرئيسية. حيث يتم استخدام بعض الأدوات يذكر منها على سبيل المثال، صناديق الثروة السيادية، شركات النفط الوطنية، ومقاولي العمليات الاستخراجية. حيث يتم تكوين حلقة مترابطة من الفساد بين الشركات والدول الاجنبية من جهة والمسئولين في حكومات البلدان النفطية من جهة أخرى، أضف إلى ذلك أن الحكومات قد تخفي عائدات النفط الحقيقية والمعاملات الخاصة مع الشركات النفطية الأجنبية المتحكمة في عمليات اكتشاف وإنتاج النفط. فيقول عنها Peter Eigen رئيس منظمة الشفافية الدولية " أن قطاع النفط في الدول الغنية بالنفط، أنغولا، أذربيجان، تشاد، الاكوادور، اندونيسيا، إيران، العراق، كازاخستان، ليبيا، نيجيريا، روسيا، السودان، فنزويلا، واليمن يعاني من إختفاء الإيرادات في جيوب المسؤلين التنفيذيين الغربيين في شركات النفط والوسطاء والمسؤليين المحليين (Transparency International, 2004,2).

ومن واقع عمليات الإستيلاء الشائعة في هذه البلدان على سبيل المثال، يذكر منها ماجرى في نيجيريا، حيث قدر رئيس لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية في نيجيريا في عام 2006 أن أكثر من 380 مليار دولار من الاموال العامة سرقت أو أهدرت من قبل مختلف الحكومات منذ الاستقلال عام 1960 (Eniayejuni, et al.2015,66) كذلك في أنغولا، حيث تأتي 90% من عائدات الحكومة من النفط وثلثي السكان لايحصلون على المياه النظيفة، وكشفت مراجعة لصندوق النقد الدولي أن 4.2 مليار دولار من عائدات النفط قد فقدت بين عامي 1997 و2002 كان من الممكن تخصيصها لتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية.

بالإضافة إلى ذلك، ماجرى في غينيا الاستوائية الدولة الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها أقل من مليون نسمة، فبفضل عائدات النفط تضخمت إحصاءات الدخل الفردي بشكل كبير لدرجة أنها ارتقت بالبلد إلى

فئة البلدان ذات الدخل المرتفع، وبعد الحكم على تلك النتيجة أصبحت غينيا الاستوائية أغنى دولة في أفريقيا، وعلى الجانب الاخر، عكس تلك الصورة حيث تشير الحقيقة إلى أن تلك العائدات قد كانت في خدمة القليل من الاشخاص المميزين، وأن معظم السكان قد وقعوا في فخ دائم للفقر ويكافحون من أجل البقاء (Pütün, 2015,359).

3- التفتت الاجتماعي:

يعتبر العلماء الاقتصاديين أن مشكلة وفرة موارد المصدر النقطي تكمن في أنها تقوض عمل المؤسسات الاجتماعية لتميزها بعدم التماسك الاجتماعي، من حيث أن ملكية الموارد النقطية تتركز عادة في أيدي عدد قليل من الأفراد أو الأسر ذات العلاقات الجيدة، وهو الوضع الذي يخلق توترات اجتماعية شديدة، تزداد شدتها في وقت الأزمات الاقتصادية، وتختفي في أوقات الإزدهار الاقتصادي (Rosser,2006,16-17). فالنخب الحاكمة السياسية والاقتصادية قد تتفق وفق ترتيبات مؤسسية محددة على تفتيت المجتمع ثقافياً أو عرقياً للمحافظة على مصالحها، فتقل فرص التغيير المؤسسي الايجابي، بفعل الضغط الذي قد تمارسه تلك النخب نحو الحفاظ على المؤسسات القائمة لحماية مصالحها الضيقة، وفي حالة كانت البلدان تتكون من اعراق وديانات ولغات مختلفة فإنها سوف تواجه صعوبات كبيرة لتحقيق التماسك الاجتماعي، لكونها مجتمعاتها غير متجانسة، معرضه للضغينة الاجتماعية، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية، وتضعف القدرات المؤسسية (P. Stevens, E. Dietsche ,2007). كذلك غالباً ما تكون المؤسسات والأنظمة السياسية في هذه البلدان غير مستقرة ولاتزال متأثرة بالموروث التاريخي حتى وقتنا الحاضر ببقاء اقتصاداتها معتمدة على صادراتها من الموارد الاستخراجية، مما يساعد السياسيون في تفكيك الضوابط المجتمعية، وزيادة التفتت الاجتماعي، كأن تقوم باصدار قرارات ولوائح جديدة ترتكز عليها لتوفير فرص الوصول إلى ايرادات المورد الطبيعي، مما يعزز الفساد والضعف المؤسسي.

في ظل تلك الأوضاع التي تحدث في الدول النامية الغنية بالموارد كالنفط مثلاً، قد ينجم العديد من الأضرار بمجتمعاتها بعد تفتيتها، من سرقة للأموال من البرامج والخدمات الاجتماعية من خلال الرشاوي والتسعير المتضخم للعقود والمشاريع العامة، وتوليد الأزمات في البلاد، والتي قد تتحول في بعض الأحيان إلى أكبر الأخطار على أمن الوطن (Donwa et al , 2012, 213). وقد قال عنها المدعي العام الأمريكي John Ashcroft في المؤتمر المنعقد في Merida شرق مدينة مكسيكو بأنها ضريبة على الفقراء.. فهو يسرق من المحتاجين لإغناء الأغنياء، تلك هي الحقيقة خصوصاً في أفريقيا وآسيا، حيث أن المال المختلس يهرب عادة الى الملاجيء الآمنة في الخارج (Stevenson, 2003).

4- الصراعات الاجتماعية:

ازدياد حدة المنافسة بين النخب السياسية ومحاولة بعض الأجهزة والجهات الفاعلة السيطرة على الموارد بسبب الجشع وسهولة النهب، قد يحدث صراعاً عنيفاً وانقساماً في داخل المؤسسات ويضعف عملها، وتزداد سوءاً في حالة أن الدولة تتكون من عدة أقاليم، حيث يتم فيها أحياناً إستخدام أساليب التحريض من النخب السياسية، ليتمكنوا من زرع الفتن بين أفراد المجتمع ومن ثم إطالة أمد الصراع بين الأقاليم قد يصل الأمر فيها إلى الاقتتال للوصول إلى السلطة والحصول على المال إن سنحت لهم الظروف بحيث تصبح لهم القدرة على السرقة النهب، وفي ظل ذلك الوضع قد تنخفض الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع، فيزداد الفقر وينهار الاقتصاد، فتزداد مخاطر الصراعات الأهلية، ويؤكد على ذلك العديد من الكتاب من أمثال; (Ross 2004, Collier&Hoeffler 2004 , Le Billon 2008, Ingrid Samset 2009).

وبإزدياد الصراعات الاجتماعية وتفاقمها، قد يتطور الأمر بأن يتم رهن مؤسسات الدولة وإخضاعها للدول القوية بسبب استخدام المقايضات والوعود المستقبلية للحصول على الدعم من الداخل والخارج (كما حدث في جمهورية الكونغو). ففي الحرب الأهلية التي حدثت عام 1997 في الكونغو برازفيل، تم تمويل الميليشيا الخاصة للرئيس السابق Denis Sessou Nguesso من خلال بيع حقوق الإستغلال المستقبلية لإحتياطيات النفط الهائلة في الكونغو، حيث تلقى حينها Sessou مساعدة كبيرة من شركة أوربية، تشير بعض التقارير إلى أنه تلقى 150 مليون دولار نقداً، ويذكر آخرون أن الشركة ساعدته في

شراء الأسلحة، تمكنت تلك الأموال من هزيمة الرئيس آنذاكPascal Lissouba، بعد أربعة أشهر من الحرب التي دمرت الكثير من برازفيل، وأودت بحياة 10000 شخص، ساعدت تلك المقايضات المستقبلية للوصول إلى الغنايم – والصفقات المماثلة في أنجولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا وسيراليون، وفي كل حالة، ساعدت تلك الأحداث في إشعال فتيل الحرب أو إطالة أمد الحرب (Ross,2003,33).

ومثل تلك الأفعال والتي غالباً ماتكون موجودة ومتوطنة في البلدان النامية النفطية قد أدت إلى هدر موارد الدولة، وإضعاف أي حكومة تأتي لتسيير قطاعات الدولة المختلفة، الأمر الذي ينشأ عنه تأثير ضار على مؤسسات الدولة بنشأة مؤسسات ضعيفة ورديئة.

5- الدكتاتورية والاستبداد:

يعتبر العديد من الباحثين في علم الاقتصاد والسياسة أن الديمقراطية (الحقوق السياسية) هو السبيل لتعزيز القانون والنظام وتحسين جودة المؤسسات بشكل عام. ولنجاح ذلك يتطلب وجود عدة شروط منها; مستوى معين من الثروة والتعليم وتنمية المجتمع المدني، وسيادة القانون والنظام (الحقوق المدنية) وهو الذي يعرف بأنه قدرة الدولة على إنفاذ القواعد القانونية واللوائح التنظيمية، التي تقاس بمؤشرات الفساد، فعالية الحكومة، وسيادة القانون، وفي حالة غياب تلك الشروط، كأن تكون سيادة القانون والنظام ضعيفة، فإن ذلك سيقوض الديمقرطية والقدرة المؤسسية وجودة السياسات الاقتصادية الكلية، و ينشأ عن ذلك آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، فالديمقراطيات الضعيفة تنتج حكومات ضعيفة تتآكل فيها الخدمة المدنية بسبب الفساد وعلاقات المحسوبية (Polterovich, et al,2007).

وفي هذا الصدد يشير علماء الاقتصاد السياسي إلى أن الاستبداد والدكتاتورية من سمات الدول الاستخراجية وهي في الغالب حكوماتها فاسدة، حيث يتم اختيار المسؤلين فيها على حسب مايقدمونه من ولاء وليس على حسب كفائتهم. وفي ذلك، قد يعزى الأمر الى حالتين، إما قد تكون القوى الأوربية وحسب الموروث التاريخي قد أنشأت مؤسسات استبدادية، بأن فوضت إدارة شؤون الدولة إلى نخبة صغيرة محلية تسيطر على الدولة بعد الاستقلال، أو قد لاترغب النخبة الجديدة عندما ترث المؤسسات الاستخراجية في تحمل تكاليف إنشاء مؤسسات جيدة، وتفضل إستغلال المؤسسات الاستخراجية الموجودة لمصالحها الشخصية. وفي كلتا الحالتين قد تتمكن النخب الحاكمة من تقويض عمل المؤسسات الاجتماعية والديمقراطية (السياسية)، بفعل الممارسات الريعية من خلال استخدام عائدات الموارد الطبيعية إما كجزرة من خلال التحويلات لشراء الولاء، أو كعصا إذا ظهر سخط من السكان وتطور إلى إحتجاج سياسي، وهذا ما جعل الدول النامية النفطية تنفق جزءاً كبيراً جداً من ميزانيتها على الشرطة والجيش والاستخبارات (Kaznaacheev, 2013,19).حيث لوحظ في العقد الممتد من عام 1984 الى عام 1994، كانت حصة النفقات العسكرية السنوية كنسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة المركزية في بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ثلاثة أضعاف مثيلتها في البلدان المتقدمة، ومرتين إلى عشرة أضعاف مثيلتها في البلدان النامية غير المعتمدة على النفط (Karl, 2004,668).

وقد يستخدم السياسين الأموال للتأثير في نتائج الانتخابات وزيادة مدة البقاء في السلطة، وقد يتم استخدامها في تهدئة المعارضة، وتجنب عمليات المساءلة، ومنع تكوين المؤسسات الاجتماعية التي قد تسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة لدى المواطنين لتقليل المطالبة بالحقوق السياسية، وتزداد تلك الافعال في أوقات طفرات الموارد. ويلاحظ أن البلدان النامية الغنية بالموارد كالنفط مثلاً، غالباً ماتتميز بالحكم السيء والاستبداد، قد تتبع النخب السياسية فيها لإستمرار بقائها في السلطة، ثلاث طرق أو قنوات قد تسلكها لتقليل فرص ظهور قوى معارضة لها، وفقاً لما ورد في دراسات كل من; (Barro (Polterovich and Popov ,2007),,1999),(Ross 1999, 2001)، نقلاً عن (Victor Polterovich, Vladimir Popov, Alexander Tonis ,2009, 4)؛ وهذه القنوات هي:

- قدرة المستبد على تمويل هياكل التنفيذ (الشرطة، مكتب النائب العام، الجيش، المخابرات...الخ) لقمع الحركات الاحتجاجية وحماية بلدها من المعتدين.
- قدرة المستبد على فرض ضرائب منخفضة وتنفيذ السياسات الاجتماعية للوصول الى تسامح الناس ومنع تشكيل المعارضة.
- رأس المال الاجتماعي المتخلف.

فالدول الريعية الافريقية على سبيل المثال، ليس لديها ظروف مؤسسية (سياسية، اقتصادية، واجتماعية) ملائمة مسبقاً، فتكون بذلك عرضه للأزمات قد تؤدي للفشل، وتسمح بظهور عمليات الاستبداد، وفقاً لما جاء به (Jensen and Wantchekon, 2004) أن الاقتصادات الريعية الافريقية قد تميل الى توليد حكومات إستبدادية، بأحد الأسباب التالية: أولاً، قد تسمح لحزب مهيمن بتوسيع مستوى الدعم الشعبي وتعزيز قبضته على السلطة السياسية. ثانياً، قد تولد ميزة لشاغل المنصب السياسي، بأن يحرض على تبني سياسات قمعية تجاه المعارضة. ثالثاً، قد تولد صراعاً مفتوحاً وخارج الدستور(حرب أهلية)، مما قد يؤدي الى دكتاتورية من قبل حزب المعارضة أو الحزب شاغل المنصب.

كذلك أورد (Friedman, 2006). فيما يخص الدول النفطية النامية في دراسته " القانون الأول للسياسة النفطية" بأنه كلما ارتفع متوسط سعر النفط الخام العالمي كلما تآكلت حرية التعبير وحرية الصحافة والانتخابات الحرة والنزيهة والقضاء المستقل وسيادة القانون والاحزاب السياسية المستقلة، والعكس تماماً في حالة إذا ما انخفض سعر النفط اضطرت الدول النفطية إلى التحرك نحو نظام سياسي ومجتمع أكثر شفافية وأكثر حساسية لأصوات المعارضة وأكثر تركيزاً على بناء النظام القانوني والهياكل التعليمية التي من شأنها أن تزيد من قدرة شعبها رجالاً ونساء على المنافسة وبدء شركات جديدة وجذب الاستثمارات من الخارج، وهي ما أعتبرها Thomas Friedman نظريات عامة، إلا أنه يؤكد على قوة ماجاء به (Ross, 2001) من تفسيرات أصبحت فيما بعد أكثر شيوعاً واستخداماً بين علماء الاقتصاد السياسي، الذي وجد أن هناك ثلاثة سياسات أفشلت تنمية المؤسسات السياسية في الدول النفطية النامية الريعية بمحاولة منها لعزل وابعاد شعوبها سياسياً، تسمى السياسة الأولى (تأثير الضرائب) وهي أن الدولة التي تتدفق اليها العائدات المتأتية من المورد الطبيعي المصدر للخارج في ظل سوء الإدارة واختلال هياكل قطاعات الدولة وإنعدام كفائتها تصبح دولة فاشلة مهمتها توزيع الريع فقط، لاتهتم بتوسيع القاعدة المالية ولاتحتاج لفرض الضرائب، ما يؤدي إلى تحرير الحكومات المصدرة للنفط من مطالبة المواطنين بالشفافية المالية والمساءلة التي قد تنشأ عندما يدفع الناس الضرائب مباشرة للحكومة (H.Mahdavy, 1970).

الأمر الذي يضعف العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم، وتضمن إبقاء النخب السياسية الفاسدة في السلطة بالرشوة والمحسوبيات. والثانية هي (تأثير الإنفاق) وهي أن الدولة النامية الغنية بالموارد قد تنفق جزء كبير من ايراداتها على الإسترضاء والمحسوبية، مما يفاقم من معضلة العدالة في توزيع الثروة بين الناس، حيث أن جزء من الإنفاق يذهب للمقربين والتابعين، والجزء الاخر يذهب إما لإخضاع الشعب بشراء وإستمالة المعارضين عن طريق مايسمى بالتوزيع السياسي للريع، أو بالإنفاق على الأمن الداخلي والجيش لعرقلة التطلعات الديمقراطية للسكان، وضد الضغوط الشعبية للسكان الغير راضين عن النظام.

فعلى سبيل المثال، حكومة المملكة العربية السعودية استخدمت ثروتها النفطية في برامج الإنفاق التي ساعدت في تقليل الضغوط من أجل الديمقراطية (Ross,2003,33). وفي اندونيسيا كذلك، يمتلك الجيش حصة كبيرة في العديد من امتيازات الغابات ويجمع الرسوم من شركات النفط والغاز والمعادن، وبما أن هذه الاموال تذهب مباشرة إلى الجيش فإنها لاتمر عبر إجراءات الميزانية العادية للحكومة المركزية، وليس للهيئة التشريعية أي تأثير على كيفية إنفاقها، والنتيجة هي أن مبيعات موارد معينة تجعل الجيش أقل مساءلة أمام الجهة التشريعية، مما يقوض الديمقراطية الهشة في اندونيسيا (Ross,2003,26).

أما السياسة الثالثة فتسمى (بتأثير تشكيل المجموعة) وهو يعني أنه عندما توفر عائدات الموارد كالنفط مثلاً للأنظمة السياسية ما يكفي من المال، فإن الأنظمة ستستخدم سخاءها لمنع تشكيل مجموعات إجتماعية مستقلة عن الدولة قد تميل إلى المطالبة بالحقوق السياسية(Karl,2004,668) (Ross, 2001,334)، لكي يترك مجال قليل جداً لبروز المعارضة الديمقراطية. وقد تم توثيق تلك الظاهرة خلال فترات تاريخية مختلفة في فنزويلا والجزائر والعراق وايران والكويت وقطر، وفي دولتي الكويت وقطر أدى التوزيع السياسي لعائدات النفط إلى القضاء على تأثير طبقة التجار في عملية صنع القرار، مما ترك الحكام بلا معارضين سياسيين حقيقيين يمكنهم أن يقيموا طبقة اجتماعية (Karl,2004,668). كما أشار أيضاً الباحثون الذين درسوا حالات الجزائر وايران والعراق ودول الخليج العربي إلى أن الثروة النفطية أعاقة تكوين رأس المال الاجتماعي وبالتالي أعاقة التحول الى الديمقراطية (Ross ,2001,334). كما

ساعدت سياسات التوزيع الدول على تعزيز الهياكل التقليدية على سبيل المثال، في العراق وليبيا تم إعادة بناء الانتماءات القبلية والاقليمية والعائلية من خلال سياسات التخصيص الخاصة بها، شكلت هذه الهياكل أهم الروابط بين الدولة والمجتمع (Altunisik, 2014,79).

الحقيقة، أن نجاح تكوين المؤسسات الاجتماعية يحتاج إلى إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية في مجتمعات تلك الدول كإرتفاع المستوى التعليمي والثقافي لإرتقاء الجانب الفكري للأشخاص من إحترام وجدية في الأعمال الموكله لهم.

وخلاصة القول، إذا لم يتم تهيئة البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإصلاحها وبنائها بشكل جيد، ورفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع، وتغيير عقلية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الإدارة وتفعيل النظام القانوني والشفافية والمساءلة في الدول النامية النفطية، فالنتيجة هي استمرار الضعف المؤسسي وانتشار الفساد، وميل الدولة لتصبح ريعية في تشكيل هياكل مؤسساتها، تزداد فيها درجة المركزية، والإنفاق العام على المحسوبية، وعدم المساواة في الحصول على الثروة، ومحدودية الحقوق السياسية، مما يؤدي إلى إستمرار هيمنة الدولة الفئوية أو المفترسة.

النتائج:

- التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتأثر بالموروث التاريخي تؤدي الى نشأة دولة سياسية إستخراجية في البلدان النامية النفطية، يتولد عنها ضعف الآداء الحكومي، إختلال النظام القانوني، إنعدام المساءلة والشفافية، إنتشار الممارسات غير المشروعة والفساد، ومن ثم ضعفاً في كافة المؤسسات العاملة في الدولة.
- الدولة السياسية الإستخراجية يتولد عنها مؤسسات إقتصادية إستخراجية تخلق عقليات ريعية تؤدي إلى إضعاف المؤسسات من خلال سيطرة النخب السياسية والاقتصادية على المورد الطبيعي وبالتالي إنتشار الفساد وثقافة الإستحواذ على الريع، ورفع درجة المركزية والتوسع في الإنفاق على المحسوبية وعلى الأمن الداخلي والجيش والتسليح لحماية أنفسهم وقمع السكان.
- البلدان النامية النفطية غالباً ما تتكون من اعراق وديانات ولغات مختلفة يجعلها سهلة التفتت إجتماعياً مع صعوبة إحداث عملية تغيير اجتماعي وثقافي فيها، مما يؤدي إلى تقويض المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الديموقراطية بشكل خاص.
- عدم السماح بتكوين مجموعات إجتماعية مستقلة لمنع المشاركة والتمثيل والمطالبة بالحقوق السياسية، يضعف عمل المؤسسات الاجتماعية.
- عدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد الشعب يؤدي إلى ترسيخ الدكتاتورية وزيادة الإستبداد، وبروز الصراعات الأهلية، مما يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة من كافة المؤسسات العاملة في الدولة، وبالتالي على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

- العمل على نشر الوعي والثقافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الناس في البلدان النفطية النامية، ونشر ثقافة العمل والإنتاج للوصول إلى هدف تنويع اقتصادياتها، للتخلص من التبعية.
- التركيز على التنمية البشرية من أجل تغيير العقلية الريعية إلى عقلية تسهم في عمليات التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة سن قوانين خاصة لمحاسبة المسؤولين والنخب السياسية على أي فشل يمكن أن يحدث في استراتيجية التنمية المؤسسية الموضوعة.
- التركيز على التخطيط التأشيري في تنظيم وإعادة هيكلة المؤسسات في مختلف قطاعات الدولة للحد من اهدار المال العام والمحافظة على موارد الدولة الطبيعية، والمحافظة نظافة مؤسسات الدولة.

المراجع:

1- Musikavanhu, L. T., et al. (2021). Does institutional quality influence the oil price–economic growth nexus: Evidence from African oil-exporting economies. *European Journal of Business and Management Research*, *6*(4), 56–69.

2- Moshiri, S., & Hayati, S. (2017). Natural resources, institutions, and economic growth: A cross-country analysis. *Unpublished manuscript*, 1–30.
3- Benghida, S. (2017). Factors and challenges in developing countries under the resource curse. *International Journal of Civil Engineering and Technology*, *8*(11), 901–910.
4- Osuoka, A. (2007). Oil and gas revenues and development challenges for the Niger Delta and Nigeria. Paper presented at the Expert Group Meeting on the Use of Non-Renewable Resource Revenues for Sustainable Local Development, UN Department of Economic and Social Affairs.
5- Carneiro, G. F. (2007). Development challenges of resource-rich countries: The case of oil exporters. *The World Bank, Africa Region*. University of Brasilia, March 23, Brasilia, Brazil.
6- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
7- Rodrik, D. (2000). Institutions for high-quality growth: What they are and how to acquire them. Paper presented at the *International Monetary Fund Conference on Second-Generation Reforms*, Washington, DC, November 8–9.
8- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *American Economic Review*, *91*(5), 1369–1401.
9- Duruigbo, E. (2005). The World Bank, multinational oil corporations, and the resource curse in Africa. *University of Pennsylvania Journal of International Economic Law*, *26*, 19.
10- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2010). The role of institutions in growth and development. *Review of Economics and Institutions*, *1*(2), 1.
11- Romaniuk, S. N. (2017). Dependency theory. In *The SAGE encyclopedia of war: Social science perspectives* (p. 2). SAGE Publications.
12- Rosser, A. (2006). The political economy of the resource curse: A literature survey. *Institute of Development Studies*, Working Paper No. 268, 1–16.
13- Jha, H. (2012). Reviewed work: *Why nations fail: The origins of power, prosperity and poverty* by Acemoglu and Robinson. *Journal of Southeast Asian Economies*, *29*(2), 168.
14- Carneiro, G. F. (2007). Development challenges of resource-rich countries: The case of oil exporters. *The World Bank, Africa Region*. University of Brasilia, 13.
15- Daban, T., & Helis, J. (2010). A public financial management framework for resource-producing countries. *International Monetary Fund*, WP/10/72, 14–15.
16- Kaznaacheev, P. (2013). Resource rent and economic growth. *Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration*, 19.
17- Auty, R. M., & Gelb, A. H. (2001). Political economy of resource-abundant states. Unpublished manuscript, 1–13.
18- Savoia, A., & Sen, K. (2021). The political economy of the resource curse: A development perspective. *Annual Review of Resource Economics*, *13*, 1–21.
19- Nawaz, S., Iqbal, N., & Anwar, S. (2014). The impact of institutional quality on economic growth: Panel evidence. *The Pakistan Development Review*, *53*(1), 17.
20- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1993). Corruption. *Quarterly Journal of Economics*, *108*(3), 599–617.
21- Eniayejuni, A., et al. (2015). Nigeria: Corruption arising from bad leadership. *European Scientific Journal*, *11*(13), 66.
22- Transparency and Accountability in Angola. (2010). *Unpublished report*.
23- Pütün, M. (2015). Linking rent-seeking activities to the natural resource curse phenomenon: The case of Africa. *Çukurova University Journal of Social Sciences Institute*, *24*, 359.
24- Donwa, P. A., et al. (2015). Corruption in the oil and gas industry: Implication for economic growth. *European Scientific Journal*, *11*(22), 213.
25- Stevenson, M. (2005–2021). UN countries reveal costs of corruption. *Global Policy Forum*.
26- Rosser, A. (2006). The political economy of the resource curse: A literature survey. *Institute of Development Studies*, Working Paper No. 268, 16.
27- Stevens, P., & Dietsche, E. (2008). Resource curse: An analysis of causes, experiences and possible ways forward. *Energy Policy*, *36*, 56–65.
28- Ross, M. (2004). What do we know about natural resources and civil wars? *Journal of Peace Research*, *41*(3), 337–356.
29- Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford Economic Papers*, *56*, 563–595.
30- Le Billon, P. (2008). Diamond wars? Conflict diamonds and geographies of resource wars. *Annals of the Association of American Geographers*, *98*(2), 345–372.
31- Samset, I. (2009). Natural resource wealth, conflict, and peacebuilding. *Program on States and Security, Ralph Bunche Institute for International Studies*.

32- Ross, M. (2003). The natural resource curse: How wealth can make you poor. In I. Bannon & P. Collier (Eds.), *Natural resources and violent conflict: Options and actions* (pp. 17–42). The International Bank for Reconstruction and Development.
33- Polterovich, V., & Popov, V. (2007). Democratization, quality of institutions, and economic growth. *TIGER Working Paper Series*, No. 102, 1–45.
34- Kaznaacheev, P. (2013). Resource rent and economic growth. *Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration*, 19.
35- Jensen, N., & Wantchekon, L. (2004). Resource wealth and political regimes in Africa. *Comparative Political Studies*, *37*(7), 816–841.
36- Barro, R. J. (1999). Determinants of democracy. *Journal of Political Economy*, *107*(6), 158–183.
37- Ross, M. (1999). The political economy of the resource curse. *The Johns Hopkins University Press*, 1–19.
38- Ross, M. (2001). Does oil hinder democracy? *World Politics*, *53*(3), 325–361.
39- Polterovich, V., Popov, V., & Tonis, A. (2009). Instability of democracy as a resource curse. *New Economic School*, Moscow, 4.
40- Friedman, T. (2006). The first law of petropolitics. *Foreign Policy*, *154*, 31.
41- Mahdavy, H. (1970). The patterns and problems of economic development in rentier states: The case of Iran. In M. A. Cook (Ed.), *Studies in the economic history of the Middle East* (pp. 428–432). Oxford University Press.
42- Ross, M. (2003). The natural resource curse: How wealth can make you poor. In I. Bannon & P. Collier (Eds.), *Natural resources and violent conflict: Options and actions* (p. 33). The World Bank.
43- Karl, T. L. (2004). Oil-led development: Social, political, and economic consequences. *Encyclopedia of Energy*, *4*, 661–672.
44- Altunisik, M. B. (2014). Rentier state theory and the Arab uprisings: An appraisal. *Ortadoğu Etütleri*, *11*(42), 79.